الأمم المتحدة

E

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/27/6(Part I)
21 March 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة السابعة والعشرون
بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012

البند 7 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا الإدارة العليا

تقييم عمل اللجنة

موجز

وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خطة لتقييم مسار عملها تشمل البرامج الفرعية التي يتكوّن منها برنامج العمل، ومشاريع حساب التنمية، وإجراءات العمل، وآلية الاجتماعات الحكومية الدولية. والهدف من هذه الخطة هو تحسين مقوّمات المساءلة والمصداقية والاستفادة من التجارب السابقة. ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن سياسة التقييم التي اعتمدتها الإسكوا والإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً لهذه السياسة والنتائج المتوقعة منها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	6-1	3
الفصل		
أولاً- رصد البرامج.....	7	3
ثانياً- التدريب والتطوير	10-8	4
ثالثاً- تقييم البرامج الفرعية	23-11	4
رابعاً- عمليات تقييم حساب التنمية.....	33-24	6
خامساً- عمليات التقييم المتخصصة لإجراءات العمل	44-34	9
ألف- التدقيق الوظيفي لشعبة الخدمات الإدارية.....	40-36	9
باء- التدقيق الوظيفي لشعبة الإحصاء (البرنامج الفرعي 5)	44-41	10
سادساً- تقييم الآلية الحكومية للإسكوا	48-45	10
سابعاً- تقييم الاجتماعات الحكومية الدولية للإسكوا والهيئات الفرعية التابعة لها.....	53-49	13

مقدمة

1- تشمل خطة التقييم التي تعتمدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):

- البرامج الفرعية؛
- مشاريع حساب التنمية؛
- إجراءات العمل المعتمدة؛
- آلية الاجتماعات الحكومية الدولية.

2- والإسكوا، إذ تقدّر أهمية الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة في مجال المساءلة والإدارة، عملت على تطوير سياسة التقييم بحيث تصلح لتقييم برنامج عمل اللجنة وفروعه وتستوفي معايير التقييم التي يعتمدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. واعتمدت اللجنة سياسة التقييم الجديدة في أيلول/سبتمبر 2010. وأصدرت معها دليلاً لمساعدة الموظفين على تنفيذ ومتابعة التوصيات التي تُتخذ نتيجة لاستعراض أنشطة البرامج الفرعية وتمكينهم من الاستفادة في عملهم من الدروس التي تكتسب من عملية التقييم.

3- والهدف من عمليات التقييم التي تجريها الإسكوا، كما ورد في سياسة التقييم الجديدة، هو تعميم ثقافة الابتكار والتكيّف مع أجواء التغيير التي تشهدها المنطقة. وترتكز هذه السياسة الجديدة على ثلاثة مبادئ رئيسيّة هي المساءلة والمصداقيّة والاستفادة من التجارب السابقة.

4- وتضمّنت السياسة الجديدة إطاراً منهجياً يكرس التزام الإسكوا بالاستفادة من التجارب السابقة وتحسين الأداء. ومن مقوّمات هذا التوجّه استقلاليّة عمليات التقييم التي تجريها الإسكوا، وتعزيز حس المسؤولية تجاه البلدان الأعضاء، وتوضيح مسؤوليات الإدارة في العمل بالتوصيات والإجراءات التي تُتّخذ بناء على عمليات التقييم لتحسين أداء البرامج الفرعية.

5- والإسكوا تستعرض بانتظام سياسة التقييم للتأكد من أنها تشمل جميع إجراءات العمل السارية. وهي لذلك تواصل جهودها لتحسين عمليات التقييم وتخصيص الموارد اللازمة لتحسين الأداء لدى إعداد الميزانية البرنامجية.

6- وقد تزامنت مراجعة سياسة التقييم مع جهود لتحسين أداء برنامج العمل، استرشدت بالسياسات والنماذج والممارسات التي نجحت في منظمة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية.

أولاً- رصد البرامج

7- في إطار تنفيذ منهجيّة التقييم الجديدة، طبّقت الإسكوا أحد النظم الأكثر تطوّراً لرصد البرامج. فنظام الرصد الذي وضعته اللجنة يسمح بتوجيه الالتزامات المدرجة في برنامج العمل والميزانية خلال عملية التنفيذ، ويضع إطاراً واضحاً للعلاقة بين استخدام الموارد والتقدّم المحرز في تنفيذ الالتزامات. فبوجود آليات

فعالة للرصد يمكن تخزين المعلومات اللازمة لإجراء عملية التقييم وقياس النتائج وتتبّع الإجراءات المتخذة على أثر عملية التقييم.

ثانياً- التدريب والتطوير

8- في شباط/فبراير 2011، تعاقدت الإسكوا مع خبراء استشاريين لتدريب العاملين في مختلف الشعب والأقسام على آليات الرصد والتقييم. وشمل التدريب حصة حول تصميم المشاريع. وكان الهدف من هذا التدريب تزويد الموظفين في البرامج الفنية بالمهارات اللازمة لتطبيق نماذج ناجحة لإدارة المشاريع.

9- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2011، نظّمت الإسكوا دورات تدريبية حول تطبيق نهج الإدارة على أساس النتائج في عمليات التخطيط. وكان الهدف منها وضع المؤشرات الدقيقة وتحديد النتائج والآثار المتوقّعة في مرحلة العمل على إعداد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2014-2015.

10- وتتولّى شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني تنسيق سياسات التقييم والرصد في الإسكوا والإشراف على تطبيقها.

ثالثاً- تقييم البرامج الفرعية

11- أدخلت الإسكوا مجموعة من التعديلات على آليات تقييم عملية التخطيط وأداء البرنامج بهدف تحسينها. فالنتائج التي استخلصت من عمليات التقييم الخارجية، ولا سيما مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، تضمنت مجموعة من التوصيات بشأن تعزيز قدرة الإسكوا على تقييم عملها.

12- ووفقاً لسياسة التقييم الجديدة المنقّحة، تسعى الإسكوا إلى تحسين أداء برنامج العمل عن طريق معالجة الثغرات في جهازها المؤسسي وفي برنامج عملها. فقد عمدت اللجنة إلى توسيع نطاق عمليات التقييم لكي تشمل أداء جميع البرامج الفرعية. فتعاقدت في فترة السنتين 2010-2011 مع خبراء في التقييم، ووضعت سياسة للتقييم ترتكز على نهج موحّد في مراجعة الأنشطة التي تُنفّذ في كل برنامج من البرامج الفرعية على حدة.

13- ومنهجية التقييم الجديدة، هي منهجية دقيقة، تبدأ باستعراض المعلومات المتوفرة مثل برنامج العمل والإنجازات المخططة، وتقارير الأداء الدورية الصادرة عن نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وتقارير أداء البرنامج للفترات الثلاث الأخيرة.

14- ويتناول التقييم في إطار المنهجية الجديدة تحليل عمليات التخطيط لكل برنامج من البرامج الفرعية لدى إعداد الميزانية البرنامجية والإطار الإستراتيجي، ويشمل النفقات ومخصصات الميزانية ضمن كل برنامج، ويستند إلى التقارير التي تعدّها الشعبة المسؤولة عن كل برنامج من البرامج الفرعية؛ ويقيس إنجازات كل برنامج فرعي بالاستناد إلى تقارير أداء برنامج العمل، الذي يتضمن المشاريع المنتهية والمعادة صياغتها والتي لم يبدأ العمل بها.

15- ويشمل التقييم استعراض نتائج عمليات التقييم السابقة والتعليقات الواردة من البلدان الأعضاء في الإسكوا من مصادر مختلفة. ومن عناصره أيضاً مقارنة الإطار الإستراتيجي للإسكوا بالأطر الإستراتيجية للجان الإقليميّة الأخرى ونتائج الاجتماعات التي تنظّمها اللجان المختصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتقييم مدى التوافق بين برنامج عمل الإسكوا والممارسات والاتجاهات العالمية السائدة.

16- وتستلزم المنهجية المتّبعة، إضافة إلى استعراض المعلومات المتاحة، تجميع كمية كبيرة من البيانات من مصادرها الأساسية وتقييمها. فالمسؤولون عن عملية التقييم يستعينون باستبيانات خطية للوقوف على آراء جميع البلدان الأعضاء والأخذ بوجهات نظرها. ولهذه الغاية، اعتُمد دليل لإجراء مقابلات مباشرة مع ممثلين عن البلدان الأعضاء وجهات رئيسيّة معنيّة وشريكة، بما في ذلك كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية ومنظمات غير حكوميّة. وتُجرى المقابلات أيضاً مع موظفين في الإسكوا وفي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة حرصاً على إشراك جميع الجهات المعنيّة بعملية التقييم.

17- والأهداف الرئيسيّة لعملية التقييم وفقاً للمنهجيّة الجديدة هي:

- تقييم فعالية كل برنامج من البرامج الفرعية في تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقّعة حسبما وردت في الإطار الإستراتيجي؛
- تقييم كفاءة كل برنامج من البرامج الفرعية في استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق النتائج؛
- تقييم مواضع الضعف والقوّة في التخطيط لدى إعداد الميزانية البرنامجية والإطار الإستراتيجي؛
- قياس رضا البلدان الأعضاء في الإسكوا عن مدى استجابة أولويات برامج العمل لاهتماماتها واحتياجاتها؛
- الاستفادة من الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة في عمل الإسكوا وفي عمليات تخطيط البرامج في المستقبل؛
- التوصّل إلى توصيات بشأن تحسين أداء البرامج الفرعية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمجالات غير المدرجة ضمن أنشطة البرامج الفرعية.

18- وفي عام 2011، استخدمت الإسكوا المنهجية الجديدة الموحّدة في تقييم البرنامج الفرعي 5 المتعلق بالإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة. وقد حللت الإدارة العليا نتائج التقييم. وبهدف تحسين عمليات التخطيط والإدارة في المستقبل، تمّ إعداد ميثاق للأداء وقّعه مدير شعبة الإحصاء والأمينة التنفيذيّة للإسكوا.

19- وانتهى تقييم البرنامج الفرعي 5 المعني بالإحصاءات إلى توصيات في خمسة مجالات رئيسية هي: الرؤية الإستراتيجيّة؛ وقضايا الإدارة؛ والقضايا المؤسسية؛ والمجالات ذات الأولوية في برنامج العمل؛ والتنسيق والشراكة.

20- وقد ركزت التوصيات بشأن الرؤية الإستراتيجية للبرنامج الفرعي 5 على أربعة عناصر رئيسيّة هي: (أ) تحويل البرنامج إلى مستوى الامتياز الفني في مجال الإحصاء؛ (ب) تفعيل دوره في التنسيق وبناء الشراكات على مستوى المنطقة؛ (ج) تضمينه أولويات المنطقة في موضوعي النوع الاجتماعي والشباب؛ (د) زيادة قدرته على توفير بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي لبناء مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وإنشاء فريق العمل المعني بتنسيق الإحصاءات التابع لآلية التنسيق الإقليمي هو من الإجراءات التي اتخذت لتفعيل دور البرامج الفرعي 5 في التنسيق وبناء الشراكات على صعيد المنطقة.

21- وطلب الفريق المكلف إجراء تدقيق وظيفي في جدول الموظفين في شعبة الإحصاء المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الفرعي 5.

22- وكلّفت شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني بمتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في جميع وثائق التقييم.

23- ووفقاً لمنهجيّة التقييم الجديدة، تخضع للتقييم جميع البرامج الفرعية كل فترة سنتين. والعمل جارٍ على تقييم البرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية والبرنامج الفرعي 4 المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل التكامل الإقليمي. ومن المتوقع إنجاز تقييم البرامج الفرعية خلال فترة السنتين 2012-2013.

رابعاً- عمليات تقييم حساب التنمية

24- تنصّ المبادئ التوجيهيّة لحساب التنمية على إجراء تقييم شامل لكل مشروع من المشاريع المنجزة. وقد أُنجزت ثلاثة من مشاريع حساب التنمية وجرى تقييمها في عامي 2010 و2011.

25- ففي الفترة من حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر 2010، أُنجز تقييم مشروع من مشاريع حساب التنمية حول تعزيز القدرات الوطنية في الإحصاءات والمؤشرات والحسابات البيئيّة دعماً للتقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في منطقة الإسكوا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

26- وكان الهدف من التقييم تقديم المشورة حول الأنشطة التي يمكن تنفيذها في المستقبل في مجال بناء القدرات وفي مجال الإحصاءات والحسابات البيئية.

27- وتختصر النتائج الرئيسية التي تضمنها تقرير التقييم بما يلي:

- في مرحلة بناء الإطار المنطقي للمشروع، ينبغي إتباع إجراءات وقواعد معروفة ومحدّدة خاصة بإعداد الأطر المنطقية؛
- في مرحلة تصميم المشروع، ينبغي تخصيص وقت للتفكير في مختلف الفرضيات والمخاطر المحتملة في هذا النوع من المشاريع؛
- ينبغي تكليف جهة مستقلّة بإجراء تقييم مرحلي؛
- عندما تشترك عدّة وكالات في تنفيذ مشروع واحد، ينبغي لها أن تعدّ شروط إجراء التقييم. وينبغي للوكالة الرائدة أن تشرف على تنفيذ التقييم حرصاً على الطابع المنهجي لهذا العمل وعلى إعداد تقرير شامل للتقييم. وينبغي تخصيص أموال إضافية للتقييم في المشاريع التي يخطط لتنفيذها في المستقبل (2 إلى 5 في المائة من مجموع أموال المشروع)؛
- الشروع في مبادرات جديدة كالمبادرة المقترحة ضمن خطة عمل الإحصاءات والمؤشرات والحسابات البيئية في منطقة الإسكوا لفترة السنتين 2012-2013 حرصاً على استدامة المشروع.

28- وفي كانون الأول/ديسمبر 2010، أنجز مشروع حساب التنمية حول شبكات المعرفة من خلال نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة من هذه الخدمة. وقد حُدّدت فترة تنفيذ هذا المشروع بين عامي 2006 و2010. وتناولت عملية التقييم مساهمة الإسكوا في المشروع، لا سيما دورها في التنسيق بين مختلف الجهات المعنيّة.

29- وفي كانون الثاني/يناير 2011، أشرفت الإسكوا على مبادرة مشتركة مع اللجان الإقليميّة الأخرى لتقييم التأثير العام لهذا المشروع الأقاليمي. وركّز التقييم على مدى ارتباط المشروع باختصاصات هذه اللجان، وفعاليته في تلبية أولويات المناطق، وإمكانية الاستدامة في تنفيذه حتى تحقيق الهدف المرجو منه قياساً إلى المؤشرات المحدّدة في وثيقة المشروع. وقد تضمّن التقرير العام للتقييم حصيلة النتائج والتوصيات التي توصّلت إليها عمليات التقييم التي أجرتها اللجان الإقليمية وتقييماً للتأثير العام للمشروع.

30- وكانت النتائج الرئيسية لتقرير التقييم على الشكل التالي:

<u>تصميم المشروع ورصده وتقييمه</u>

- في مرحلة التصميم، ينبغي تخصيص مزيد من الوقت لتحديد الفرضيات والمخاطر المحتملة؛
- ينبغي أن تتضمّن المشاريع تقييماً مرحلياً لتحديد مواطن الضعف في تصميم المشروع واقتراح تعديلات على الأنشطة المتبقّية عند الحاجة؛
- ينبغي وضع نظام مفصّل للرصد والتقييم يسهّل متابعة الإنجازات وتقييمها.

<u>إدارة المشروع</u>

- تحسين استراتيجيات الاتصال بين مختلف اللجان الإقليمية لتعزيز موقعها في تنسيق المشاريع وتنفيذها؛
- تخصيص الموارد الكافية بحيث تغطي التكاليف الإدارية اللازمة لتشغيل شبكات المعرفة، ومصاريف الأمانة المسؤولة على الإشراف على الشبكة، واجتماعات اللجنة التوجيهيّة وما إلى ذلك من تكاليف.

شبكات المعرفة: الأهداف والإستراتيجية والمرافق والأنشطة

- ينبغي التركيز على التأثير في سياسات التخفيف من حدّة الفقر وتمكين المرأة وتحسين آليات استهداف الجهات المستفيدة.

تأثير المشروع واستمراريته

- إدخال مجالات جديدة للشراكة الإستراتيجية بين الشركاء المحتملين لتوسيع نطاق تأثير المشروع حتى يشمل جميع الجهات المستهدفة؛
- متابعة المبادرات والمشاريع الجديدة التي تضطلع بها اللجان الإقليميّة الشريكة ضماناً لاستدامة نتائج المشروع.

31- وخلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2011، أنجز تنفيذ مشروع حساب التنمية حول التنمية البشرية بالمشاركة في البلدان التي تمرّ بمرحلة ما بعد النزاع. وكان الهدف منه تعزيز مفهوم التنمية بالمشاركة، وتشجيع الحوار الوطني والمشاركة الشعبية في العراق وفلسطين ولبنان واليمن.

32- وجرى تقييم المشروع بين آب/أغسطس 2011 وشباط/فبراير 2012. وركز هذا التقييم على مدى إنجاز أهداف المشروع والغاية المحدّدة منه. وكان الهدف من التقييم توحيد الاستنتاجات الرئيسية والعوائق والآراء الحاسمة بشأن نتائج المشروع والوجهة المستقبلية.

33- وكانت أبرز التوصيات التي اقترحتها الجهة المسؤولة عن التقييم على الشكل التالي:

- ينبغي التأكيد على الاتفاقات مع وكالات الأمم المتحدة وتوثيقها وضمانها لدى إعداد الوثيقة الأولية للمشروع؛
- في مرحلة التصميم، ينبغي تخصيص مزيد من الوقت لتحديد الفرضيات والمخاطر المحتملة؛
- في مرحلة التصميم، ينبغي تحديد استراتيجيات للحلول ضماناً لاستمرارية المشروع؛
- تخصيص الأموال اللازمة لتغطية معظم التكاليف الإدارية المترتبة على تنسيق المشروع وتنفيذه؛

- ينبغي استخدام جهة مستقلّة لإجراء تقييم مرحلي في إطار إجراءات الرصد والتقييم؛
- لتحديد التأثير الحقيقي للمشروع، ينبغي إجراء تحليل كامل للتأثير (بالاستناد إلى مسوح ميدانية في البلدان المستهدفة) بالطريقة المناسبة والوقت المناسب.

خامساً- عمليات التقييم المتخصصة لإجراءات العمل

عمليات التدقيق الوظيفي للشعب

34- باشرت الإسكوا برنامج تدقيق وظيفي صمّم بطريقة تسمح بتحديد الموارد البشرية الرئيسية بشكل موضوعي ومنظّم ومعالجة القضايا المطروحة، وبذلك دعم المنظمة لتحقيق الاستفادة المثلى من تلك الموارد. وهذا التدقيق الوظيفي الكامل هو الأوّل منذ عام 2005.

35- وقد شملت عمليات التدقيق الوظيفي المنجزة حتى الآن شعبة الخدمات الإدارية وشعبة الإحصاء (البرنامج الفرعي 5). والتدقيق الوظيفي لشعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني هو قيد الإنجاز.

ألف- التدقيق الوظيفي لشعبة الخدمات الإدارية

36- أجرى عملية التدقيق الوظيفي لشعبة الخدمات الإدارية مستشار خارجي مستقل بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2011. وشعبة الخدمات الإدارية تساهم في إدارة برنامج المنظمة ككل وتتأثر بالإدارة العامة.

37- وقد بدأت عملية التدقيق الوظيفي بدراسة أولية لعمل شعبة الخدمات الإدارية للتمكن من تحديد أنشطتها وملامح أدائها. وقد سمحت هذه الدراسة الأولية بمقارنة أداء الإسكوا بأداء اللجان الإقليميّة الأخرى من خلال: (أ) مقارنة الموارد المستعملة بالاستناد إلى معلومات واردة في وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترتي السنتين 2010-2011 و2012-2013؛ (ب) وتقييم النتائج المحققة بالاستناد إلى معلومات واردة في المواثيق الموقعة مع كبار المسؤولين في كل لجنة من اللجان الإقليمية الخمس عن فترة السنتين 2010-2011.

38- وقد استخلص من هذه المقارنات نمط واضح مفاده أنّ أداء شعبة الخدمات الإدارية مماثل لأداء هذه الشعب في اللجان الإقليمية الأخرى. وقد تأكّد هذا الاستنتاج في ضوء عمليات تقييم وتقارير لاحقة حول عمليات التدقيق الداخلي.

39- وفي شباط/فبراير 2012، أصدر المدقق توصيات تهدف إلى تحسين الممارسات التي تعتمدها شعبة الخدمات الإدارية وما تقدّمه من خدمات للإسكوا.

40- وقد اندرجت تلك التوصيات ضمن هدفين رئيسيين:

- مواصلة جهود الأمانة التنفيذية لتحسين نوعية خدمات الدعم الإداري للإسكوا وكفاءتها؛
- مواصلة جهود الإسكوا الهادفة إلى تحسين نسبة الموارد المخصصة لتطبيق البرامج مقارنة بنسبة الموارد المخصصة لدعم البرامج.

باء- التدقيق الوظيفي لشعبة الإحصاء (البرنامج الفرعي 5)

41- نتيجة للتوصيات المستخلصة من تقييم البرنامج الفرعي 5، أُجري تدقيق وظيفي لاستعراض الفئات الوظيفية داخل شعبة الإحصاء والتحقق منها، والخروج بتوصيات حول الاستخدام الأمثل للموارد البشرية. وقد أُجري التدقيق الوظيفي بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2011.

42- ومن المهام الرئيسية التي تضطلع بها شعبة الإحصاء: (أ) العمل كمركز مرجعي للإحصاءات في المنطقة لدعم البلدان الأعضاء في الإسكوا وتقديم الخدمات الإحصائية الأساسية لجميع البرامج الفرعية في الإسكوا؛ (ب) تنسيق الخدمات الإحصائية للمنظمات الإقليميّة التابعة للأمم المتحدة والعمل كمصدر تستند إليه مجموعة كبيرة من المنظمات والمؤسسات الدولية.

43- وقد ركّز تقييم البرنامج الفرعي 5 الذي أُجري في مطلع عام 2011 على صعوبة تنسيق جميع الأنشطة الإحصائية للإسكوا تنسيقاً فعالاً. فلا بدّ من تحسين إدارة القدرات البشرية لكي تتمكّن شعبة الإحصاء من تلبية متطلّبات التنسيق.

44- فبعد تسحين هيكلية شعبة الإحصاء وكيفية تشغيلها، سوف تحظى الإسكوا بفرص كبيرة لتحسين الأداء. وقد جاءت نتائج التدقيق الوظيفي مؤيّدة للتوصيات المستخلصة من تقييم البرنامج الفرعي، فشدّدت على الحاجة إلى استحداث سبل جديدة للعمل والتأكّد من التوفيق بين بنية الشعبة والخدمات المتوقعة منها لمجموعة متنوّعة من العملاء. ويجري حالياً استعراض خطة تهدف إلى إعادة تنظيم بعض من أقسام الشعبة.

سادساً- تقييم الآلية الحكومية للإسكوا

45- أُجري تقييم الآلية الحكومية للإسكوا عملاً بالقرار 291 (د-25) بشأن تواتر دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية الذي نصّ على "إجراء تقييم معمّق للآلية الحكومية للإسكوا على ضوء أولويات البرنامج كما تحددها البلدان الأعضاء والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة. وقد تقرّر أن تستعرض الإسكوا نتيجة التقييم في دورتها السادسة والعشرين" المعقودة في أيار/مايو 2010.

46- وبدأت عملية التقييم في أواخر عام 2009، وأعدّ المستشار تقريراً مرحلياً عُرض على اللجنة في دورتها السادسة والعشرين. وفي تموز/يوليو 2010، رُفع التقرير النهائي إلى الإسكوا وعُرضت مضامينه والتوصيات الواردة فيه على اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس المنعقد في نيسان/أبريل 2011.

47- وقد استعرضت الإسكوا تقييم آلية الهيئات الفرعيّة، فأقرّت بمعظم الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير ووافقت عليها، واستخرجت منه التوصيات ليصار إلى النظر فيها أثناء انعقاد الدورة مع مراعاة بيئة العمل والنظام الداخلي للإسكوا. والمواد والخيارات المقترحة في هذه الوثيقة تستند إلى أدلّة نوعية وكمية جمعها المستشار وهي مرفقة بنص التقرير الكامل للتقييم (E/ESCWA/2011/C.5/CRP.1).

48- والتوصيات التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها والواردة في هذا التقرير تختصر فيما يلي:

التوصية 1: تعزيز الآلية الحكومية

توصي الإسكوا بتنسيق العضوية بين اللجنة الفنية ولجنة التعاون الفنّي، حيثما أمكن.

التوصية 2: تعزيز التعاون بين الإسكوا والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

تدعم الأمانة التنفيذية جميع الجهود الهادفة إلى تعزيز العلاقات والأنشطة المشتركة بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. فقد وقعت الإسكوا اتفاق تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع جميع اللجان الإقليمية (اتفاق 2005-2015)، كما وقّعت مذكرات تفاهم ورسائل اتفاق مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات إقليمية ودولية أخرى بهدف تعزيز التعاون والتنسيق. وستواصل الإسكوا بذل الجهود من أجل توقيع مذكرات تفاهم مع وكالات أخرى على المستوى الإقليمي في مجالات العمل المشترك. وعزّزت الإسكوا دورها القيادي في آلية التنسيق الإقليمي، كما عزّزت موقع الآلية ودورها على المستويين العالمي والإقليمي.

التوصية 3: تعزيز التعاون بين الهيئات الفرعية في الآلية الحكومية الدولية للإسكوا وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والمؤسسات المالية العربية

تنصّ المادة 66 من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي على ما يلي: يجوز لممثلي المنظمات الحكومية التي منحتها الجمعية العامة مركز المراقب الدائم، وممثلي المنظمات الحكومية الأخرى التي يعطيها المجلس أو اللجنة مركز المراقب بصفة مؤقتة أو مستمرة، أن يشتركوا دون حق التصويت، في مداولات اللجنة بشأن المسائل الداخلة في نطاق أنشطة هذه المنظمات. لذلك توجّه الدعوة إلى جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي للمشاركة بصفة مراقب في دورات الإسكوا. والتفاوض جارٍ حالياً مع جامعة الدول العربية حول خطة عمل لمدة خمس سنوات تتناول الأولويات الإستراتيجيّة. وقد وقّعت الإسكوا مذكرة تفاهم دائمة مع بنك التنمية الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

وينبغي تشجيع المؤسسات المالية العربية وغيرها من المؤسسات الإقليمية، وخاصة تلك التي لها صفة مراقب في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الحصول على صفة مراقب في دورات الإسكوا.

التوصية 4: تحسين آلية عمل الهيكلية الحكومية الدولية، وآليات التفاوض واعتماد القرارات بشأن البرامج على جميع المستويات وتعزيز فعالية إدارة الاجتماعات

وضعت الإسكوا منهجية جديدة لتقييم الآلية الحكومية الدولية ودورات اللجنة والهيئات الفرعية التابعة لها. وقد وافقت اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس على جدول زمني معدّل لتعزيز مساهمة أعضائها في إعداد الإطار الإستراتيجي والميزانية البرنامجية وغيرها من عمليات التخطيط والرصد.

التوصية 5: عقد اجتماعات منتظمة لمكاتب اللجان الإقليمية الخمس تعزيزاً للتعاون والتنسيق

مواصلة التنسيق الرسمي وغير الرسمي على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى اجتماعات الأمناء التنفيذيين، واجتماعات مدراء تخطيط البرامج ومن خلال مكتب اللجان الإقليمية في المقر الرئيسي.

ويتولى مكتب اللجان الإقليمية تسهيل مشاركة البلدان الأعضاء في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمثيل اللجان الإقليمية في المقر العام للأمم المتحدة.

وتعتبر الأمانة التنفيذية أنّ التنسيق بين اللجان الإقليمية الخمس يجري حالياً بطريقة فعالة.

التوصية 6: مشاركة الآلية الحكومية الدولية في الإسكوا في عملية صنع القرار

يمكن توسيع نطاق المهام التي تضطلع بها اللجنة الفنية لكي تصبح هيئة تفاوض فنية ولجنة تحضيرية لدورات الإسكوا، فتستعرض القرارات التي تتخذها الهيئات الفرعية وتعرضها على الإسكوا في دوراتها التي تُعقد كل سنتين.

التوصية 7: تكثيف الجهود الهادفة إلى توسيع نطاق العضوية في الإسكوا لكي تشمل البلدان الأعضاء الثمانية الأخرى في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجامعة الدول العربية

تؤكد الأمانة التنفيذية الفوائد التي تترتب على توسيع نطاق العضوية في الإسكوا لكي تشمل بلدان المغرب.

التوصية 8: الحاجة إلى وجود هيئة دائمة منبثقة من الهيئة الاستشارية وتمثلها في الإعداد للدورات الحكومية على جميع المستويات

في ضوء الولاية الحالية للهيئة الاستشارية وتواتر اجتماعاتها (مرتين في السنة)، توصي الإسكوا بإنشاء فريق عمل يضمّ السكرتير الأول لكل سفارة من سفارات الدول الأعضاء المعتمدة في بيروت، تكون مهمته مساندة الهيئة الاستشارية في الاضطلاع بولايتها ومتابعة القضايا وأولويات البلدان مع الأمانة التنفيذية.

التوصية 9: إعداد دليل حول إجراءات عمل الآلية الحكومية الدولية التابعة للإسكوا لمساعدة الأمانة التنفيذية في إعداد الوثائق الفنية للدورات وتوضيح طبيعة عمل الهيئات الحكومية والأمانة التنفيذية

تعمل الإسكوا بموجب الصلاحيات والنظام الداخلي لها ولكنّها لا تملك دليلاً لأصول البروتوكول مصمّماً خصيصاً لمساعدة الوفود والموظفين في أداء عملهم ضمن الهيئات الحكومية الدولية. لذلك تقترح الأمانة التنفيذية إعداد دليل للبروتوكول تستعين به وفود البلدان الأعضاء في الدورات الحكومية الدولية، على أن يُسترشد في إعداده بدليل الأمم المتحدة لأعضاء الوفود.

التوصية 10: تنظيم دورات تدريبية لممثلي الحكومات والموظفين الجدد في الإسكوا على الأصول الدبلوماسية للمؤتمرات

يمكن تنظيم الدورات التدريبيّة حول الأصول والسلوكيات الدبلوماسية المتعلقة بالاجتماعات الحكومية الدولية بالتزامن مع اجتماعات اللجنة الفنية ودورات الإسكوا. وينبغي إعداد المواد التدريبية وفقاً للأدوار المطلوبة من الوفود والموظفين في الإسكوا لتزويدهم جميعاً بالمعلومات اللازمة لأداء المهام المطلوبة منهم أثناء انعقاد الدورات. وستعمل الإسكوا، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، على تصميم نموذج تدريبيّ خاص بالموظفين والوفود. وسوف يبدأ العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بالتزامن مع انعقاد الاجتماع السابع للجنة الفنية.

سابعاً- تقييم الاجتماعات الحكومية الدولية للإسكوا والهيئات الفرعية التابعة لها

49- نظّمت الإسكوا خلال فترة السنتين 2010-2011 أحد عشر اجتماعاً على المستوى الحكومي الدولي.

50- وتجاوباً مع رغبة البلدان الأعضاء وأعضاء الوفود المشاركة في اجتماعات الهيئات الفرعية، عملت الأمانة التنفيذية للإسكوا، في عام 2011، على مراجعة آلية تقييم هذه الاجتماعات بهدف الوقوف على أراء أعضاء الوفود والأخذ بتعليقاتهم، وعدّلت هذه الآلية على نحو يسمح بالتقييم الدقيق والمتابعة. وقد جرى ذلك في إطار سياسة جديدة للتقييم تنطلق مع مبادئ المساءلة والمصداقيّة والاستفادة من التجارب السابقة.

51- واعتُمدت طريقة العمل التالية بالاتفاق مع مكتب الأمينة التنفيذيّة وتحت إشراف شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني:

- تحليل الاستبيانات التي يملأها رؤساء الوفود؛
- دراسة النتائج ومناقشتها مع الأمينة التنفيذية ومدراء الشعب الفنية في اللجنة؛
- طلب توضيحات إضافية حول الآراء الواردة من البلدان الأعضاء، إذا دعت الحاجة، وبالتنسيق مع الأمينة التنفيذية؛

- استعراض التوضيحات الواردة من البلدان الأعضاء؛
- مناقشة الثغرات مع الشعبة الفنية المعنية من أجل معالجتها؛
- تقديم تقرير إلى كل لجنة في دورتها المقبلة حول نتائج تقييم الدورة السابقة والإجراءات المتخذة عملاً بآراء الوفود.

52- بدأ العمل بآلية المتابعة المعتمدة حديثاً في الدورة السابعة للجنة الفنية المعنية بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية.

53- وستكون الدورة المقبلة للجنة النقل التي ستعقد في الفترة من 24 إلى 26 نيسان/أبريل 2012 فرصة لإطلاع أعضاء اللجنة على نتائج تقييم الدورة السابقة.